التيه الفلسطيني

عبد الستار قاسم

يعيش الفلسطينيون داخل فلسطين وخارجها مرحلة صعبة من اللاوضوح، ومن غياب الرؤية المستقبلية لمصير الشعب والوطن؛ وهم يقعون تحت ضغط الشرذمة والاقتتال، ويئنون من ثقل التجاذب والتنافر، والاتهام والاتهام المضاد. إنهم يُدمون أنفسهم، ويصنعون لأنفسهم بأنفسهم سجونا يعذب فيها أحدهم الآخر. إنه وضع فلسطيني بائس ومقيت، بات يتمنى بعض الفلسطينيين معه عودة جيش الاحتلال للسيطرة على الأوضاع المدنية والإشراف على مجريات الحياة اليومية. لقد أثقلت سني البحث عن سلام مع إسرائيل شعب فلسطين حتى باتت حالة الحرب أُمنية.

ربما لا يكون هذا الوضع الفلسطيني غريبا في بحر الهموم العربية التي يعاني منها العرب، فأهل فلسطين جزء من كل، ولو كان ذلك الكل سليما لما وصلت حالة الجزء إلى مثل هذا التردي. صحيح أن هناك دولا عربية عديدة وليس دولة واحدة، لكن يبدو أن هموم العرب تزداد مع ازدياد عدد دولهم، وشأنهم بين الأمم يتأثر سلبا مع ارتفاع منسوب التوتر فيما بينها. حال شعب فلسطين يتراجع مع تراجع الأحوال العربية، وأوضاعه تسوء مع سوءات الفصائل والتنظيمات الفلسطينية. فهل هناك من مخرج؟

الخلل التركيبي

الأزمة على الساحة الفلسطينية ليست وليدة اتفاق أوسلو، ولا ترافقت مع المفاوضات مع إسرائيل، وإنما هي قديمة بقدم الغزو الصهيوني لفلسطين. انقسم الفلسطينيون قبل عام 1948 بين باحث عن حل للقضية في جنبات بريطانيا، وآخر في المقاومة والقتال. اختارت القيادة السياسية الحلول التفاوضية أو الإقناعية، واختارت قوى شعبية حمل السلاح، وكان واضحا أن أحدا من الفريقين لم يكن يملك مقومات النجاح لا من ناحية الوعي والفكر ووضوح الهدف، ولا من ناحية الإمكانات والوسائل. لم تسد عقلية علمية، ولا منهجية منطقية في المقاربات نحو خلاص فلسطين، وعمّت الفهلوة والاتجال، ووقف فرقاء كثر بخاصة من العائلات المتنفذة يواجه أحدهما الآخر إلى درجة الاقتتال الداخلي من خلال الاغتيالات. كان العدو يبني المستوطنات بسواعد فلسطينية باحثة عن عمل، وفلسطينيون كثر كانوا منشغلين بقيم قبلية وجهية تدمر ولا تعمر.

اعتدل التفكير الفلسطيني قليلا بعد عام 1967 بحيث أصبح هناك وضوح في الرؤية الفلسطينية حول المقاربة في مواجهة العدو وهي الكفاح المسلح، إلا أن العقلية التي تحمل السلاح بقيت متخلفة فكريا وثقافيا وأخلاقيا. ولهذا أوقعت المقاومة الفلسطينية بعد حرب حزيران شعب فلسطين في أزمتين وهما: أزمة الاقتتال الداخلي بين الفصائل التي حصدت الكثير من النفوس الفلسطينيية في الأردن ولبنان. اقتتلت فتح والشعبية مرارا في الأردن، فتح والناصريون، الشعبية والديمقراطية، فتح وفتح، الخ؛ وأزمة العلاقة مع الدول العربية والتي أثرت سلبا على القضية

الفلسطينية لدى شعوب عربية. تصرفت الفصائل الفلسطينية في الأردن ولبنان وتونس والكويت بطريقة خذلت الإنسان العربي ودفعته لأن يرتد عن القضية ويبدأ بوضع التساؤلات المنطوية على الشكوك.

منذ البدء، لم تتمتع المقاومة الفلسطينية بالمعايير الأخلاقية التي من المفروض أن تواكب العملية الثورية الهادفة إلى التحرير سواء على مستوى العلاقات الداخلية أو الخارجية، وبالتالي لم يكن من المتوقع أن تستقيم الساحة أو أن تبقى القضية الفلسطينية ذات اندفاع متزايد على الساحة العربية. وعندما نتحدث عن المعايير الأخلاقية نحن نتحدث عن طاقة حشد الناس من خلال القدوة والمثل وتعزيز الانتماء (ليس الولاء)، والقدوة والمثل يتوفران بجهود واعية ملتزمة بمحبة الناس واحترامهم وبقيم العمل الجماعي والتعاون المتبادل والحرص على الإنجاز بدل الإسقاط، وتطوير برامج تربوية وتثقيفية تحرص على أخلاقيات حمل السلاح والتوحيد.

مع عدم التشكيك بوطنية الأفراد والعناصر، كان بارزا أن قيادات فلسطينية عديدة كانت حريصة على مجدها الشخصي أكثر من حرصها على قيم التحرير، وعلى مجد فصيلها على حساب الفصائل الأخرى، وعدد لا بأس به منها استعمل الأموال لشراء الذمم والولاءات الشخصية، وبعضها انغمس في الخلافات العربية العربية، وبعضها في الملذات والتصرفات المقيتة التي جرّت على شعب فلسطين سوء السمعة.

باختصار، ظهرت الفصائل الفلسطينية لتعزز الأنماط القبلية، وليحل الفصيل مكان العائلة الإقطاعية المتنفذة، وتبنت القيم القبلية بخاصة التعصبية والوجهية وعدم القبول بالآخر أو الحط من شأنه، ورفعت من وتيرة التعصب الوطني على حساب البعدين العربي والإسلامي، واستعملت البندقية ضد المعارضين والمناهضين واستخدمت الأموال لشراء الولاءات، وامتهنت الارتجال والفهلوة، وحولت جزءا كبيرا من الشعب الفلسطيني إلى متسولين يبحثون عن مغانم شخصية، وجعلت من العمل الوطني تجارة تدر أرباحا. هذه الفصائل عجزت تماما عن تحقيق أي من أهدافها المعلنة، ولجأت إلى عقلية التبرير وتغييب العقل النقدي التحليلي وإلقاء اللوم على الآخرين في تسجيل الإخفاقات المتلاحقة. أي أن ما وصلت إليه الساحة الفلسطينية من تيه وضياع ناجم عن تركيبة فصائلية قبلية ذات عقلية تبريرية وزعامة تجارية تعمل منذ سنوات طويلة، وتقود الشعب من إحباط إلى إحباط ومن هزيمة إلى هزيمة دون أن تعرف طريقا نحو تحمل المسؤولية.

الخلل العرضي

يسمع المواطن العربي المناكفات الفلسطينية والشتائم المتبادلة عبر أثير الإذاعات ويراها على الشاشات. من المخطئ: حماس أم فتح؟ عندما تسود الفتنة، لا ينفع البحث في تفاصيل الأحداث اليومية، والبحث عن الحقيقة في هذه التفاصيل عبارة عن مضيعة للوقت. فمثلا ما فائدة البحث والجدل حول من فتح النار أولا على الآخر إذا كان فتح النار على الصدر الفلسطيني عبارة عن

تقليد فلسطيني، وإذا كان اتفاق أوسلو واتفاق طابا يلزمان الفلسطينيين بقتل واعتقال فلسطينيين؟ وما فائدة البحث بتفاصيل التوظيف الفئوي في الضفة وغزة إذا كانت العقلية القبلية هي السائدة؟

الأحداث اليومية تعبر عن خلل عرضي، لكنها نتاج خلل تركيبي، ولهذا فإن الجدل الهادف للتوصل إلى حل يجب أن يتركز حول الخلل التركيبي، أو حول جذور المشاكل، أسبابها الأساسية. يوميا، هناك أعمال تقوم بها حماس وأخرى تقوم بها فتح ويتم تفسيرها على أنها استعداء ومحاولات لبث المزيد من الفرقة على الساحة الفلسطينية، ويتم استعمالها للتشهير والتحريض وبث المزيد من البغضاء والكراهية. هذا النوع من الخلل قد يتصاعد مستواه وقد يهبط، لكنه باق ما بقيت الأسباب.

الحوار كعلاج

يركز سياسيون وإعلاميون على الحوار الفلسطيني الفلسطيني برعاية مصرية كعلاج لما تمر به الساحة الفلسطينية الآن، ولا يخلو هذا التركيز من اتهامات لهذا الطرف أو ذاك بتعطيل التوصل إلى حل. لكن وسائل الإعلام تكاد تغفل حقيقة صعبة وهي أن الحوار الفلسطيني الداخلي يتواصل منذ عام 1996 دون أن يؤدي إلى نتيجة إيجابية.

يتحاور الفلسطينيون في عهد منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1968، منذ أن بدأت الخلافات والاشتباكات تدب بين الفصائل. كان من شأن الحوار أن يخفف من التوتر بين الفصائل، وأن يوقف القتال، وأن ينتهي أحيانا إلى تعاون، لكنه لم يؤد إلى وضع منهجية علمية ملزمة لحل الخلافات، أو لاستمرار التعاون. ولهذا كنا نجد صعودا وهبوطا في نوعية العلاقات الفصائلية على الساحة الفلسطينية. هذه الجولة من الحوار بدأت عام 1996 في أجواء خلافية أشد عمقا من الأجواء السابقة لأنها تتميز بقضايا حيوية تمس الحقوق الوطنية الفلسطينية. ربما تركزت الخلافات في السبعينات والثمانينات حول قضايا سياسية ومقاربات دبلوماسية، لكن الآن وصلت الأمور إلى الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

هناك على الساحة الفلسطينية من يعترف بإسرائيل وينسق أمنيا معها. وهناك من يرى في ذلك خيانة وطنية عظمى تنتهك كل الحقوق الفلسطينية، وتدوس على كل ما ناضل الفلسطينيون من أجله. المسألة الآن ليست مجرد خلاف على اجتماع مع مبعوث أوروبي، أو على هدنة مؤقتة مع إسرائيل، أو مصالحة مع نظام عربي مع بعض الإلتزامات الأمنية، وإنما هي خلاف على الوطن وعلى حق اللاجئين في العودة وحق تقرير المصير.

شهدت الساحة الفلسطينية عددا من الأخطاء الاستراتيجية كان منها التجرؤ على الحقوق الوطنية للشعب قبل تحقيق إجماع فلسطيني على ذلك. كان من الممكن تفهم تجاوز فصيل فلسطيني لبعض القضايا التكتيكية المتعارف عليها على الساحة الفلسطينية مثل إقامة علاقات سياسية مع النظام المصري الذي وقع اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل، لكن ليس من الممكن للشعب جميعه وفصائله

تفهم الاعتراف بإسرائيل أو قرارات مجلس الأمن قبل أن يتم ضمان حصول الشعب على جزء من حقوقه. وقد كانت هناك قاعدة تقول بأن قيام أي فصيل فلسطيني أو منظمة التحرير بخطوة سياسية تمس بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني سيؤدي إلى احتدام صراع فلسطيني داخلي يمزق وحدة الشعب، وأنه من الأسلم لمن يفعل ذلك أن يتراجع لأن وحدة الشعب أهم بكثير من أي مكاسب سياسية آنية يمكن أن تترتب على ذلك. وحدة الشعب يجب أن تكون فوق كل اعتبار، وقوة الشعب نابعة أولا من وحدته. منظمة التحرير لم تلتزم ولم تستمع، وظنت أنها هي الشعب، وكل ما تفعله سيفرض نفسه رضي بعضهم أو لم يرضوا. توصلت المنظمة إلى اتفاق مع إسرائيل حتى دون علم وفدها المفاوض في العلن.

دخلت الساحة الفلسطينية في تناقض حدي تجاوز مجرد الخلافات التقليدية، وأصبحت مهمة المتحاورين معقدة للغاية.

هذا فضلا عن أن الحوار الفلسطيني الفلسطيني يدور ضمن وضع إقليمي ودولي معقد ولا ينفصل عنه. لقد نشأت معادلة إقليمية جديدة مع طرد إسرائيل من الجنوب اللبناني عام 2000، وتعمقت مع فشل إسرائيل عام 2006. كانت المعارضة الفلسطينية حتى عام 2000 تحت وطأة سياسية وأمنية ثقيلة، واعتمدت إلى حد كبير على العمليات الاستشهادية لتحقيق نوع من الكبح لما رأته بأنه هرولة نحو الاستسلام، لكنها رأت في نفسها ندا بعد الإنجازات الميدانية التي حققها حزب الله. حزب الله ليس في الميدان الداخلي الفلسطيني، لكن إنجازاته العسكرية ألقت بثقلها على الأجواء في الضفة وغزة، وأعطت شعورا لدى المعارضة بخاصة الإسلامية بأن ميزان القوى قد اختلف وأن إسرائيل لم تعد قادرة على تحقيق ما كانت قادرة على تحقيقه من خلال الأعمال العسكرية. إنجازات حزب الله أعطت المعارضة سببا قويا للتنسيق مع حزب الله وسوريا وإيران في مواجهة السياسة الأمريكية والأنظمة العربية المصنفة اعتداليا. أدخل هذا الأمر الحوار في لجة جديدة، ووجدت مصر المحسوبة على المصنفين اعتداليا أن مهمتها أصعب مما ظنت.

سيطرة حماس على غزة

كان في سيطرة حماس على غزة ما يتحدى السياسة الأمريكية بقوة السلاح، وتعزيز لمسألة الخلل في الميزان القوى التقليدي الذي ساد المنطقة. طردت حماس السلطة الفلسطينية التي تمثل الرغبة الأمريكية على الساحة الفلسطينية بسهولة، وأقامت رأس جسر على الأرض الفلسطينية لأول مرة منذ عام 1948. حارب الفلسطينيون بعد عام 1948 من على الأراضي العربية المجاورة لفلسطين الانتدابية، لكنهم الآن أصبحوا يحاربون من على أرض فلسطين، واستطاعوا أن يصمدوا في مواجهة الجيش الإسرائيلي على الرغم من الخسائر الهائلة التي تكبدوها على مختلف المستويات. لقد فرضت حماس قواعد ميزان القوى الاستراتيجي الجديد الذي تبلور في المنطقة، وفرضت نوعا جديدا من الحسابات في الصراع العربي الإسرائيلي الذي حاول الطرف الآخر جاهدا جعله صراعا فلسطينيا إسرائيليا فنيا وليس استراتيجيا.

فرضت سيطرة حماس على غزة على السلطة الفلسطينية في رام الله إجراءات جديدة وبإشراف أمريكي وإسرائيلي صارم. كان على حكومة رام الله اعتقال فلسطينيين بلا هوادة، واستخدام التعذيب ضد المعتقلين بصورة شديدة أدت إلى وفيات وعاهات. وكان عليها أن تنفض عن نفسها ثوب الخجل الذي كانت تلبسه في السابق، وأن تتحدى مشاعر شعبها في التنسيق الأمني العلني، والضرب بعرض الحائط بتعليقات الشارع الفلسطيني والاتهامات الموجهة ضدها. وفي المقابل، فرضت حماس إجراءات قاسية على أعضاء فتح، وأخذت تتصرف معهم باتهامات الخيانة لمجرد الاتصال مع قياديين في رام الله. فاقم هذا الوضع الفلسطيني ورفع من مناسيب الأحقاد والكراهية بين الناس. لم تعد التناقضات حادة بين الفصائل، وإنما هناك الآن ثارات ودماء بين الأقارب ورفاق السلاح.

لقمة الخبز

ربما يكون أعظم خطأ أو خطيئة استراتيجية وقعت فيها منظمة لالتحرير وجرت معها الشعب الفلسطيني هي وضع لقمة خبز الشعب الفلسطيني بيد الدول الغربية، أو بالتحديد بيد إسرائيل وأمريكا عبر الدول المانحة. من هو القائد الحقيقي عبر التاريخ الذي يضع لقمة خبز شعبه بيد أعدائه؟ قيادة الشعب الفلسطيني فعلت ذلك، وما زالت تفعل ذلك. أعداد متزايدة من شباب وشابات تعتمد في راتبها الشهري على ما تقدمه الدول المانحة، وهناك حوالي ثلث الشعب في الضفة وغزة يعتمدون على الراتب ويعون تماما أن عدم الانسجام مع متطلبات الدول المانحة سيؤدي إلى تدهور حاد في حياتهم المعيشية. هذا علما أن أغلب الأموال الممنوحة تأتي من دول عربية.

المعادلة القاسية هذه كالتالي: دول عربية تدفع 53% من الأموال للدول المانحة، أوروبا تقدم 30 %، أمريكا أقل من 7 %، ودول أخرى تقدم الباقي. يتم اقتطاع حوالي 30% من المبلغ الإجمالي لأعمال إدارية ونفقات من يسمون بالخبراء والمشرفين. وبالمبلغ المتبقي يتم شل الإرادة السياسية الفلسطينية: إما أن تسيروا في الثلم، أو تقطع الرواتب.

من خلال لقمة الخبز، تقول أمريكا وإسرائيل بأن الرغيف لن يصل إذا اتفقتم مع حماس أو مع الإرهابيين عموما. ولهذا على سلطة رام الله أن تلتزم بالشروط والتي تبقي على الخلاف، أو تختار المغامرة وتقرر التصرف بإرادة سياسية حرة وتواجه جيشا من الذين لا يحصلون على راتب آخر الشهر.

الحل

لا يوجد حل للأزمة الداخلية الفلسطينية إلا إذا توفرت الإرادة الفلسطينية الحرة، وهي لن تتوفر إلا إذا تخلى الشعب الفلسطيني عن أموال الدول المانحة. للشعب أن يختار ما بين الرواتب وإرادته في اتخاذ القرار. هنا تظهر عندنا آثار سياسة شراء الذمم والتسول والتي حولت العمل الوطني إلى تجارة. كانت تلك السياسة، حسب تقديري، مدروسة وممنهجة ومقصودة من أجل إيصال الشعب إلى وضع لا يستطيع فيه إلا أن يكون عبدا، وتسهل السيطرة عليه. ينتقل الآن الباحث في

فلسطين، ويسأل عن الإرادة فيأتيه السؤال المعاكس: من أين نأكل؟ طبعا كان الشعب يأكل قبل اتفاقية أوسلو، لكنه الآن لا يطعم نفسه وينتظر من يطعمه.

المعادلة بسيطة إذا توفرت نية لامتلاك الإرادة. بالإمكان الإلحاح على الدول العربية أن تقدم المال الذي تعطيه للدول المانحة للفلسطينيين مباشرة، أو تدفعه للموظفين مباشرة على حساباتهم المصرفية. ثم بالإمكان التخلي عن شراء الكثير من البضائع الإسرائيلية غير الضرورية (الضفة وغزة هما ثاني مستورد من إسرائيل في العالم بعد الولايات المتحدة) فينهض الاستثمار الفلسطيني وترتفع كمية الأموال التي تجبيها السلطة من الضرائب، هذا فضلا عن أهمية تخفيف الاستيراد من الصين وتركيا لصالح تشجيع البضائع المحلية. لقد قمت بحساب ما يمكننا توفيره بعملنا وبمساعدة عربية وخرجت بنتيجة أننا قادرون على الاستقلال عن الدول المانحة بسهولة.

إذا فعل الفلسطينيون ذلك فإنه بإمكانهم التخلص من التنسيق الأمني مع إسرائيل والذي يعتبر السبب الأهم في التوتير الداخلي الفلسطيني. إذا توقف التنسيق الأمني توقف اتفاق أوسلو عن العمل، ويصبح من السهل جدا على المتحاورين الفلسطينيين أن يتفقوا بدون السفر إلى القاهرة. أما إذا تعذر ذلك، فهناك اقتراحان:

أولا: الشعب الفلسطيني إما تحت الاحتلال أو محاصر، وهو ليس بحاجة إلى رئاسة وزراء أو رئاسة سلطة؛ وهو بحاجة ماسة إلى تجنيبه تبعات صراع الفصائل وتبعات الاتفاق مع إسرائيل. ولهذا يقيم الشعب وفق معادلة معينة مجلسا إداريا يعمل على إدارة شؤون الناس اليومية والمدنية دون أن يتدخل بالسياسة ذلك بهدف الاستمرار في المسيرة اليومية الاعتيادية للناس. من ثم تعمل الفصائل على إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وفق ميثاق جديد وبطريقة يشارك فيها الجميع. منظمة التحرير بعد ذلك تستلم الملفات المختلفة للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده.

ثانيا: الاقتراح الثاني يقوم على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في كانون الثاني/2010. تتوجه الفصائل الآن نحو الإعداد لهذه الانتخابات مع ضرورة تسريح كل المعتقلين السياسيين في الضفة وغزة، ومحاكمة الخطرين على الأمن الوطني وفق القضاء الثوري لمنظمة التحرير. توافق الفصائل على إجراء الانتخابات وفق المعايير القانونية السابقة، وعلى تشكيل إشراف محايد.

خلاصة القول

لا أظن أن الساحة الفلسطينية مهيأة لحلول تدوم وتجنب الشعب الصراعات والنزيف الوطني والعاطفي والدموي. الساحة الفلسطينية مريضة جدا، وينخر عظامها المتعاونون مع إسرائيل وأمريكا والذين يمسكون بزمام الكثير من المواقع الحساسة. هناك من أصحاب القرار من يرى مستقبله مع إسرائيل وببقاء إسرائيل، وهم يدركون تماما أن بقاءهم واستمرار النعم عليهم مرتبط بوجود الاحتلال. هؤلاء مستعدون للقتال حتى الموت من أجل إسرائيل.

ربما يكون المخرج في ميزان القوى المتغير في المنطقة العربية الإسلامية والذي يمكن أن تترتب عليه تطورات تغير من الملامح السياسية للوطن العربي. من الصعب التكهن بدقة عن الوقت الذي يمكن أن يحدث فيه هذا الميزان الجديد هزة إقليمية، لكنه ليس في المستقبل البعيد. حسم الأمور عسكريا على الأرض سواء بقتال أو باعتراف بقدرات قتالية يساهم كثيرا في حسم الأمور على الساحة الفلسطينية.